



غرفة تجارة عمّان Amman Chamber of Commerce

تقرير تفصيلي حول

"مشروع قانون الموازنة العامة للدولة

للعام ٢٠١٩"

إدارة السياسات والدراسات الاقتصادية

وحدة الاتفاقيات والتجارة الدولية

إعداد

مأمون صيدم

كانون الاول - ٢٠١٨



تقرير حول الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٩

مقدمة

تأتي الموازنة العامة للسنة المالية للعام ٢٠١٩، في ظل ظروف اقتصادية صعبة جدا، حيث ما زال الاقتصاد الوطني يمر بحالة الانكماش والتراجع الاقتصادي ويواجه العديد من التحديات الاقتصادية سواء الداخلية منها او الخارجية.

فعلى الصعيد الداخلي، ما زال النمو الاقتصادي الحقيقي التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الوطني، حيث عانى الاقتصاد الوطني من حالة تباطؤ في النمو الاقتصادي متأثرا بالتطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة والتي كان لها انعكاسات سلبية على اقتصادنا الوطني.

فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٧ ما نسبته (٢%)، في حين بلغ النمو بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من العام ٢٠١٨ (٢.١%) وهو نمو ضعيف جدا غير قادر على تحقيق فرص عمل حقيقية ومواجهه الفقر.

حيث بلغ معدل البطالة ما نسبته (١٨.٣%) خلال العام ٢٠١٧، الى جانب نمو ضعيف في الصادرات الوطنية والتي بلغت ما نسبته (٣%) خلال التسعة شهور الأولى من العام ٢٠١٨، وارتفاع كبير في نسب المديونية العامة والعجزات المتزايدة في ميزانية الحكومة جراء قصور إيراداتها وتضخم نفقاتها.

كما وانه مع بداية العام ٢٠١٩، سوف يبدأ تنفيذ قانون ضريبة الدخل الجديد، وما يعني ذلك من تراجع القوة الشرائية للمواطنين، وزيادة الأعباء الضريبية على القطاع الخاص، الامر الذي سوف يؤدي الى مزيد من تراجع النشاط الاقتصادي والتجاري وانعكاس ذلك سلبا على إيرادات الدولة.

الى جانب الظروف السياسية والاقتصادية المتردية التي تعيشها دول المنطقة بشكل عام، والدول العربية المحيطة بالاقتصاد الوطني بشكل خاص وتحديدا (العراق وسوريا) وما ترتب على الاقتصاد الوطني من حالة تراجع واضحة واثار سلبية إضافية على الاقتصاد الوطني، وبالأخص ما يتعلق بالصادرات الوطنية، الامر الذي يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو أكبر والسعي نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز حركة الصادرات الوطنية



أولاً: ملامح قانون الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٩:

(أ) الإيرادات العامة:

قدر مجموع الإيرادات العامة للدولة للعام ٢٠١٩ بنحو (٨٦٠٩.٩) مليون دينار، بزيادة قيمتها (٧١٩.٥) مليون دينار، مقابل (٧٨٩٠.٤) مليون دينار لعام ٢٠١٨، وبنسبة نمو بلغت (٩.١%)، وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي:

• الإيرادات المحلية:

قدر مجموع الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٩ بحوالي (٨٠٠٩.٩) مليون دينار، بزيادة قيمتها (١٠٣٤.٥) مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته (١٤.٨%) مقابل (٦٩٧٥.٤) مليون دينار لعام ٢٠١٨، وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لما يلي:

- الإيرادات الضريبية:

تركزت الزيادة في الإيرادات المحلية ضمن بند الإيرادات الضريبية، التي تشكل ما نسبته (٦٥.٨%) من إجمالي الإيرادات المحلية وبما قيمته (٥٢٧٣.٣) مليون دينار للعام ٢٠١٩، وبزيادة بلغت (٧٢٢.٥) مليون دينار، مقابل (٤٥٥٠.٨) مليون دينار عام ٢٠١٨، وقد جاءت هذه الزيادة المتوقعة نتيجة ازدياد كل من:

١- الضرائب على الدخل والأرباح:

والمقدر أن تصل إلى (١١٨٧.٩) مليون دينار خلال عام ٢٠١٩، مقابل (٩٤٢.٧) مليون دينار عام ٢٠١٨، بارتفاع بلغ (٢٤٥.٢) مليون دينار.

٢- الضرائب على السلع والخدمات:

فمن المقدر أن تصل إلى (٣٦١٠.٣) مليون دينار عام ٢٠١٩، بارتفاع يبلغ (٤٠٠.٣) مليون دينار، مقابل (٣٢١٠) مليون دينار عام ٢٠١٨.

٣- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية:

حيث من المقدر أن تصل إلى (٣٦٥) مليون دينار عام ٢٠١٩، مقابل (٢٩٣.١) مليون دينار خلال العام ٢٠١٨.

- الإيرادات غير الضريبية:

فقد شكلت ما نسبته (٣٤.٢%) من إجمالي الإيرادات المحلية المقدره وبما قيمته (٢٧٣٦.٥) مليون دينار عام ٢٠١٩، مقابل (٢٤٢٤.٥) مليون دينار عام ٢٠١٨، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لتوقع ازدياد بند:

١- إيرادات بيع السلع والخدمات:

ليصل إلى (٩٨٨.٨) مليون دينار عام ٢٠١٩، مقابل (٩١١.٢) مليون دينار عام ٢٠١٨.

٢- الإيرادات المختلفة:

لتصل إلى (١١٨٩.١) مليون دينار عام ٢٠١٩، مقابل (١١٤٢.٨) مليون دينار عام ٢٠١٨.

٣- إيرادات دخل الملكية:

لتصل إلى (٤٧٣.١) مليون دينار عام ٢٠١٩، مقابل (٢٨٧.٤) مليون دينار عام ٢٠١٨، بزيادة بلغت (١٨٥.٧) مليون دينار.



جدول رقم (١)
الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

مليون دينار مقدر ٢٠١٩	اعادة تقدير ٢٠١٨	الصنف
٨٠٠٩.٩	٦٩٧٥.٤	الإيرادات المحلية، منها:
٥٢٧٣.٣	٤٥٥٠.٨	أ- الإيرادات الضريبية:
١١٨٧.٩	٩٤٢.٧	١- الضرائب على الدخل والأرباح
١١٠	١٠٥	٢- الضرائب على الملكية
٣٦١٠.٣	٣٢١٠	٣- الضرائب على السلع والخدمات
٣٦٥	٢٩٣.١	٤- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
٢٧٣٦.٥	٢٤٢٤.٥	ب- الإيرادات غير الضريبية
١٢	١٢	١- عائدات التقاعد (الإقتطاعات التقاعدية ومساهمات العاملين)
٤٧٣.١	٢٨٧.٤	٢- إيرادات دخل طيران الملكية الأردنية
٩٨٨.٨	٩١١.٢	٣- إيرادات بيع السلع والخدمات
٧٣.٥	٧١	٤- الغرامات والجزاءات والمصادرات
١١٨٩.١	١١٤٢.٨	٥- الإيرادات المختلفة، أبرزها: - بدل خدمات المرور على الطرق. - تعويضات فروقات أسعار الديزل للشاحنات غير الأردنية. - عائدات التعدين. - أمانات مضي عليها أكثر من ٥ سنوات. - تحويلات من التأمينات الجمركية. - بدل خدمات مراكز جمركية. - بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة. - الإيرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية
٦٠٠	٩١٥	ج- المنح الخارجية

- المنح الخارجية:

قدرت المنح الخارجية في عام ٢٠١٩ بمبلغ (٦٠٠) مليون دينار، بانخفاض بلغ (٣١٥) مليون دينار، بنسبة بلغت (٣٤.٤%)، مقارنة مع (٩١٥) مليون دينار في عام ٢٠١٨، وقد توزعت هذه المنح وفقاً للجهات التالية:



- **الاتحاد الاوروبي:** قدرت المنح الاوروبية لعام ٢٠١٩ ما مجموعه (٥٨) مليون دينار، مقابل (٤٤) مليون دينار لعام ٢٠١٨.
- **الولايات المتحدة:** قدرت منح الولايات المتحدة الامريكية لعام ٢٠١٩ (٣٣٧) مليون دينار، مقابل (٥٣٥) مليون دينار لعام ٢٠١٨.
- **الصندوق الخليجي للتنمية:** قدرت منح الصندوق الخليجي لعام ٢٠١٩ (١١٣) مليون دينار، مقابل (١٥٧) لعام ٢٠١٨.
- **مخرجات قمة مكة:** والتي قدرت بـ (٧١) مليون دينار للعام ٢٠١٩، مقابل (٧١) مليون للعام ٢٠١٨.
- **منح أخرى:** قدرت مجموعها للعام ٢٠١٩ بـ (٢١) مليون دينار، مقابل (١٠٨) مليون دينار للعام ٢٠١٨.

جدول رقم (٢) المنح الخارجية

مليون دينار

التصنيف	اعادة تقدير ٢٠١٨	مقدر ٢٠١٩
المنح	٩١٥	٦٠٠
الاتحاد الاوروبي	٤٤	٥٨
الولايات المتحدة الامريكية	٥٣٥	٣٣٧
الصندوق الخليجي للتنمية	١٥٧	١١٣
مخرجات قمة مكة	٧١	٧١
منح اخرى	١٠٨	٢١

ب- **النفقات العامة:** قدرت النفقات العامة في عام ٢٠١٩ بنحو (٩٢٥٥.٤) مليون دينار، بزيادة قيمتها (٥٥١.٥) مليون دينار، بنسبة نمو بلغت (٦.٣%) مقابل (٨٧٠٣.٩) مليون دينار في عام ٢٠١٨، وقد توزعت هذه النفقات على النحو التالي:

- **النفقات الجارية:** قدرت النفقات الجارية في عام ٢٠١٩ بنحو (٨٠١٢.٩) مليون دينار، بارتفاع قيمته (٣٢٩.٦) مليون دينار، وبنسبة بلغت (٤.٢%)، مقابل (٧٦٨٣.٣) مليون دينار في العام ٢٠١٨.
- **النفقات الرأسمالية:** قدرت النفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٩ بحوالي (١٢٤٢.٥) مليون دينار، بارتفاع مقداره (٢٢٢.٥) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (٢١.٨%)، مقابل (١٠٢٠) مليون دينار في العام ٢٠١٨.



جدول رقم (٣)
النفقات الجارية والرأسمالية

الصنف	اعادة تقدير	مليون دينار
	٢٠١٨	٢٠١٩
النفقات الجارية، منها:	٧٦٨٣.٨	٨٠١٢.٩
الجهز المدني، ويشمل: - الرواتب والأجور والعلاوات. - مساهمات الضمان الاجتماعي. - الإيجارات والماء والكهرباء والمحروقات والصيانة والقرطاسية والسفر. - الإعانات والمساعدات الاجتماعية. - البعثات العلمية والدورات التدريبية. - أجهزة وآلات ومعدات. - مكافآت لغير الموظفين.	٢٠٠٣.٩	٢٢٤٣.٩
الجهز العسكري، ويشمل: - الدفاع العسكري. - البحوث والتطوير في مجال الدفاع.	١٤٢٨.٥	١٤٥٨
جهز الأمن والسلامة العامة، ويشمل: - خدمات الشرطة. - خدمات الحماية ضد الحريق. - المحاكم. - النظام العام وشؤون السلامة العامة.	١١٠٥	١١٨٦.٥
النفقات الأخرى، وتشمل: - التقاعد والتعويضات. - فوائد الدين العام. - الدعم النقدي ودعم الأعلاف. - دعم الوحدات الحكومية. - المعالجات الطبية. - دعم الجامعات الحكومية. - المعونة النقدية المتكررة. - تسديد التزامات سابقة.	٣١٤٦.٣	٣١٢٤.٤
النفقات الرأسمالية، منها: - مستمرة: ٢٤٣.٨ مليون دينار. - ملتزم بها/ قيد التنفيذ: ٧٣١.٩ مليون دينار. - جديدة: ٢٦٦.٧ مليون دينار.	١٠٢٠	١٢٤٢.٥
إجمالي النفقات العامة	٨٧٠٣.٩	٩٢٥٥.٤



- العجز المالي:
وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، يتوقع ان يبلغ العجز بعد وقبل المنح الى:
- العجز المالي بعد المنح: إلى (٦٤٥.٥) مليون دينار خلال العام ٢٠١٩، بانخفاض بلغ (١٦٧.٩) مليون دينار، مقابل (٨١٣.٤) مليون دينار عام ٢٠١٨.
- اما العجز المالي قبل المنح: الى (١٢٤٥.٥) مليون دينار عام ٢٠١٩، بانخفاض بلغ (٤٨٢.٩) مليون دينار، مقابل (١٧٢٨.٤) مليون دينار عام ٢٠١٨.

جدول رقم (٤) العجز

التصنيف	اعادة تقدير ٢٠١٨	مليون دينار مقدر ٢٠١٩
العجز بعد المنح	٨١٣.٤	٦٤٥.٥
العجز قبل المنح	١٧٢٨.٤	١٢٤٥.٥

خلاصة الموازنة

جدول رقم (٥)

إيرادات ونفقات الموازنة العامة للعامين ٢٠١٨-٢٠١٩

الصف	اعادة تقدير ٢٠١٨	مليون دينار مقدر ٢٠١٩	الفرق	نسبة التغير %
الإيرادات العامة، ومنها:	٧٨٩٠.٤	٨٦٠٩.٩	٧١٩.٥	٩.١
الإيرادات المحلية	٦٩٧٥.٤	٨٠٠٩.٩	١٠٣٤.٥	١٤.٨
المنح الخارجية	٩١٥	٦٠٠	٣١٥	٣٤.٤
النفقات العامة، ومنها:	٨٧٠٣.٩	٩٢٥٥.٤	٥٥١.٥	٦.٣
النفقات الجارية	٧٦٨٣.٨	٨٠١٢.٩	٣٢٩.١	٤.٢
النفقات الرأسمالية	١٠٢٠	١٢٤٢.٥	٢٢٢.٥	٢١.٨
العجز	٨١٣.٤	٦٤٥.٥	١٦٧.٩	٢٠.٦

ثانياً: تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩، فقد استندت الى الفرضيات والاجراءات المالية التالية:

• رصد المخصصات المالية اللازمة لما يلي:

تنفيذ أولويات برنامج عمل الحكومة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية والتي من أبرزها مشروع برنامج خدمة وطن ومشروع برنامج توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للأردنيين، ودعم النقل المدرسي ودعم خطوط النقل الحضري ومشروع ترويج الصادرات ومشروع دعم وتنشيط السياحة ومشاريع الحكومة الالكترونية، والزيادة السنوية والطبيعية لرواتب الموظفين.



وتنفيذ المشروعات الكبرى في قطاع النقل مثل (مشروع الطريق الصحراوي والمباشرة بطرح عطاءات مشاريع حافلات التردد السريع، وسكة حديد العقبة، ميناء معان البري) وغير ذلك من المخصصات المالية.

• اتخاذ الإجراءات التالية لضبط الانفاق العام وتعزيز الإيرادات:

- الاستمرار بضبط وترشيد الانفاق العام ولا سيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر، وكذلك وقف شراء السيارات والاثاث.
- نقل موازنات (٢٩) وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد الانفاق العام، وتعزيز الشفافية واليات الرقابة على الوحدات الحكومية بإخضاعها الى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.
- مواصلة العمل على اعتماد إجراءات واليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
- الاستمرار في الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية.
- مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- تعزيز الإجراءات الهادفة الى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والاعداد لمتطلبات تطبيق نظام الفوتره من خلال نظام حاسوبي متكامل في كفاءه انحاء المملكة.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدره في الموازنة العامة.

ثالثا: توجهات مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٩:

- تنفيذ أولويات برنامج عمل الحكومة خلال العامين المقبلين والتي تمثل الخطوة الأولى على طريق مشروع النهضة الوطني الذي تهدف من خلاله الحكومة الى توظيف طاقات الأردنيين.
- تفعيل أقامه المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال رصد المخصصات في الموازنة العامة وموازنه الوحدات الحكومية.
- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل عددا أكبر من الاسر المستحقة ضمن أسس تحقق العدالة الاجتماعية.
- تعزيز نهج اللامركزية ومعالجة التحديات التي تواجه مجالس المحافظات.
- تضمين الأثر المالي للقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل وتحسين كفاءه التحصيل الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة الى تطوير الإدارة الضريبية.
- الترويج للفرص الاستثمارية في المحافظات من خلال مشروع الخارطة الاستثمارية للمملكة بهدف جذب وتوطين الاستثمارات في مختلف محافظات المملكة.
- الالتزام بالإصلاح المالي والاقتصادي ومراعاة الابعاد الاجتماعية لهذه الإصلاحات وتأثيرها على المواطنين
- متابعه تنفيذ مشاريع التحول الالكتروني في المؤسسات والدوائر الحكومية لضمان تنفيذ خطة التحول الرقمي.



- تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التي تهدف الى زيادة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية والبرامج والخطط المرتبطة بها.
- مراجعه الاستراتيجية الوطنية للطاقة بهدف الاستمرار بتنوع مصادر واشكال الطاقة وتعزيز الاعتماد على المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي.
- تطوير قطاع النقل العام وتوفير بيئة ملائمة تراعي معايير المحافظة على البيئة وتسهم في تخفيف الأعباء المرورية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.
- متابعه العمل على إجراءات تخفيض خسائر قطاع المياه.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالصناعات المحلية من خلال تشجيعها للتحول الى استخدام الغاز الطبيعي لمساعدتها على تخفيض الكلف التشغيلية.
- استمرار العمل على إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية والدوائر الحكومية.
- تعزيز سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام.
- استكمال تنفيذ ما تبقى من المشاريع التنموية الممولة من المنحة الخليجية.
- ادراج المخصصات اللازمة للزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين ومخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري ومخصصات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

رابعاً: بنيت تقديرات مشروع قانون موازنه عام ٢٠١٩، استناداً الى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

- ١- يتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٢.٣%) لعام ٢٠١٩، و(٢.٥%) لعام ٢٠٢٠، و(٢.٧%) لعام ٢٠٢١، كما يتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بنسبة (٤.٨%) لعام ٢٠١٩، و(٥%) لعام ٢٠٢٠، و(٥.٢%) لعام ٢٠٢١، على التوالي.
- ٢- بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك نحو (٢.٣%) في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ونحو (٢.٥%) لعام ٢٠٢١.
- ٣- بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٩ نحو (٨.٦%) لتتخفف هذه النسبة الى (٧.٧%) في عام ٢٠٢٠ ثم الى (٦.٩%) في عام ٢٠٢١.

واستناداً الى هذه الفرضيات، فقد جاءت تقديرات موازنه عام ٢٠١٩ كما يلي:

- ١- الايرادات المحلية: يتوقع أن تبلغ الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٩ حوالي (٨٠١٠) مليون دينار مسجلة نمواً عن مستواها المعاد تقديراً لعام ٢٠١٨ بنحو (١٠٣٥) مليون دينار او ما نسبته (١٤.٨%).



وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية بنحو (٧٢٣) مليون ديناراً، أو ما نسبته (١٥.٩%) ونمو الإيرادات غير الضريبية بنحو (٣١٢) مليون ديناراً، أو ما نسبته (١٢.٩%) وقد تضمن النمو في الإيرادات المحلية لعام ٢٠١٩ الأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالأسعار الجارية خلال العام القادم والبالغة (٤.٨%) إضافة إلى الأثر المالي المترتب على إقرار قانون ضريبة الدخل ونقل عدد من الوحدات الحكومية إلى الموازنة العامة، إضافة إلى أثر الإجراءات المتعلقة بضبط النفقات وتعزيز الإيرادات، وقد توزعت الإيرادات المحلية على النحو التالي:

الإيرادات الضريبية بمبلغ (٥٢٧٣) مليون دينار، منها:

- ١- ضريبة الدخل بمبلغ (١١٨٨) مليون دينار.
- ٢- ضريبة المبيعات بمبلغ (٣٦١٠) مليون دينار.
- ٣- الجمارك بمبلغ (٣٦٥) مليون دينار.
- ٤- ضريبة بيع العقار بمبلغ (١١٠) مليون دينار.

الإيرادات غير الضريبية بمبلغ (٢٧٣٧) مليون دينار: وتشمل:

- عائدات التقاعد.
- إيرادات دخل الملكية الأردنية.
- إيرادات بيع السلع والخدمات.
- الغرامات والجزاءات والمصادرات.
- بدل خدمات المرور على الطرق.
- تعويضات فروقات أسعار الديزل للشاحنات غير الأردنية.
- عائدات التعدين.
- أمانات مضي عليها أكثر من ٥ سنوات.
- تحويلات من التأمينات الجمركية.
- بدل خدمات مراكز جمركية.
- بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة.
- الإيرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية

المنح الخارجية:

قدرت المنح الخارجية لعام ٢٠١٩ بنحو (٦٠٠) مليون دينار مقابل نحو (٩١٥) مليون دينار في عام ٢٠١٨، موزعه بواقع (١١٣) مليون من المنحة الخليجية و(٧١) مليون دينار من مخرجات قمة مكة، و(٤١٦) مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء ما سبق، قدرت الإيرادات العامة لعام ٢٠١٩ بمبلغ (٨٦١٠) مليون دينار، مقارنة مع (٧٨٩٠) مليون دينار معاد تقديرها لعام ٢٠١٨، بزيادة مقدارها (٧٢٠) مليون دينار أو ما نسبته (٩.١%).



٢- النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية لعام ٢٠١٩ بنحو (٨٠١٣) مليون دينار مسجلة ارتفاعا بنحو (٢٥٧) مليون دينار او ما نسبته (٣.٣%) عن مستواها المعاد تقديره لعام ٢٠١٨.

٣- النفقات الرأسمالية:

قدرت النفقات الرأسمالية لعام ٢٠١٩ بنحو (١٢٤٢) مليون دينار بزيادة مقدارها (١٨٠) مليون او ما نسبته (١٦.٩%) عن مستواها المعاد تقديره لعام ٢٠١٨، لترتفع حصتها من النفقات العامة الى نحو (١٣.٤%) مقابل (١١.٧%) في عام ٢٠١٨.

٤- عجز الموازنه العامة:

يتوقع ان يبلغ عجز الموازنه بعد المنح الخارجية في عام ٢٠١٩ نحو (٦٤٦) مليون دينار او ما نسبته (٢%) من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل (٢.٧%) من الناتج في عام ٢٠١٨.

ويتوقع ان يواصل هذا العجز انخفاضه ليصل الى نحو (٥٨٥) مليون دينار او ما نسبته (١.٨%) من الناتج في عام ٢٠٢٠، والى (٤٥٦) مليون دينار او ما نسبته (١.٣%) في العام ٢٠٢١.

اما العجز قبل المنح فيتوقع ان ينخفض إلى ما نسبته (٤%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع ما نسبته (٥.٨%) من الناتج في عام ٢٠١٨، ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه لتصل نسبته للناتج إلى (٣.٥%) في عام ٢٠٢٠ و (٢.٨%) في عام ٢٠٢١.

خامسا: الخلاصة والمقترحات

- أن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٢.٣%) للعام ٢٠١٩، هي نسبة نمو منخفضة ومتواضعة في نفس الوقت، ولا تلبى الطموح المنشود، أو يتوقع لها ان تنعكس بشكل إيجابي على تحسين وتطوير المؤشرات الاقتصادية الوطنية (خلق فرص عمل جديدة، ومواجهه البطالة ومحاربة الفقر) وغيرها من المؤشرات الأخرى.
- ان تحقيق الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة، يحمل سقف توقعات عالي ، في ظل نسبة نمو متواضعة جدا، وخاصة في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وحالة التراجع والانكماش التي تعيشها الأسواق، إضافة الى تراجع الاستثمار وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها دول المنطقة وبالأخص الدول العربية المحيطة بالاقتصاد الوطني، الى جانب توقعات الأثر المالي لإقرار قانون ضريبة الدخل على نشاط القطاع الخاص والمواطنين.
- قدرت الدولة إيراداتها من ضريبة المبيعات للعام الحالي (٢٠١٨) بـ (٣٦٨٩) مليون دينار، فيما حصلت فعليا على (٣٢١٠) مليون دينار، أي انها لم تحقق ما كانت تخطط اليه في ظل الانكماش والتراجع الاقتصادي، والسؤال هنا كيف ستحقق الدولة من



الضرائب على السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٩ بما يقارب (٣٦١٠.٣) مليون دينار في ظل استمرارية تواضع المؤشرات الاقتصادية الوطنية، وبمعنى ان الإيرادات الضريبية المقدرة في الموازنة مبالغ فيها مع ضعف وتراجع الاقتصاد الوطني.

- رصد مشروع الموازنة مبلغ بقيمة (٩٥٠) ألف دينار لغايات ترويج الاستثمار والصادرات، منها (٤٥٠) ألف دينار لغايات ترويج الاستثمار، و(٥٠٠) ألف دينار لغايات المعارض وترويج الاستثمارات، وهي مبالغ لا تعكس طموحات مؤسسة ترعى وتهتم بشكل رئيسي بجذب الاستثمارات الاجنبية وترويج الصادرات الوطنية، حيث ان الاستثمارات وترويج الصادرات الوطنية يتطلب حملات تسويقية خارجية واستضافة وفود وإقامة معارض خارجية متخصصة.

- تتضمن مشروع الموازنة بعض المؤشرات الايجابية وذلك بالرغم من استمرار الازمات والاضطرابات السياسية والاقتصادية في بعض بلدان الوطن العربي ودول الاقليم (كتخفيض عجز الموازنة قبل وبعد المنح، تخفيض سقف توقعات المنح والمساعدات الخارجية)، وفيما يلي شرح لأهم هذه المؤشرات:

- توقع انخفاض عجز الموازنة بعد المنح من (٨١٣.٤) مليون دينار لعام ٢٠١٨، الى (٦٤٥.٥) مليون دينار لعام ٢٠١٩، بانخفاض بلغ (١٦٧.٩) مليون دينار. كما ويقدر ان ينخفض العجز قبل المنح الى (١٢٤٥.٥) مليون دينار لعام ٢٠١٩، بانخفاض بلغ (٤٨٢.٩) مليون دينار، مقابل (١٧٢٨.٤) مليون دينار عام ٢٠١٨.

- تخفيض توقعات حصول المملكة على المنح والمساعدات الخارجية للعام ٢٠١٩ الى ما مجموعه (٦٠٠) مليون دينار، مقارنة مع (٩١٥) مليون دينار للعام ٢٠١٧، وهو مؤشر جيد يظهر حسن التقدير المتوقع للمنح الخارجية وذلك بالرغم من اهميتها للاقتصاد الوطني، عكس السنوات السابقة التي كانت تتبالمع حجم المنح والمساعدات المتوقعة، وهذا من شأنه ان يؤدي الى إدارة وضبط عجز الموازنة بشكل افضل وتجنب أي أعباء مالية فيما لو لم يتم استلام قيمة المنح المتوقعة.

- اضافة إلى التقديرات الحكومية المعقولة للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (كالنمو الاقتصادي والتضخم).



توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب:

- رفع الحد الأدنى للأجور بما ينسجم مع كلف المعيشة ومعدل التضخم.
- الانتهاء من دراسة العبء الضريبي بما ينعكس على إعادة هيكلة الضريبة العامة على المبيعات مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩.
- اوصت اللجنة بتحسين الخدمات اللوجستية لقطاع السياحة، والعمل على طرح عطاء الطريق الواقع بين العقبة والبتراء عبر منطقة وادي عربة.
- تفعيل دور السفراء في جذب الاستثمارات وترويج الفرص الاستثمارية إضافة الى ميزة المواقع السياحية في المملكة.
- تطوير مطار الملك حسين الدولي لاستقطاب السياحة الدولية المنتظمة وبما يحقق منظومة الربط اللوجستي بين اسيا وأوروبا وتشجيع الطيران المنخفض التكاليف.
- التزام الحكومة بالمخصصات المرصودة في الموازنة العامة.
- إيجاد حل لسداد الالتزامات السابقة وتحسين بيئة الاستثمار بما يتضمن تقليل كلف الإنتاج من (الطاقة، النقل، المياه).
- توحيد العطاءات الحكومية وتفعيل الشراء الموحد لكافة الجهات ذات العلاقة واستغلال المياه الجوفية من خلال تنظيم وترخيص الابار الارتوازية.
- استغلال المصادر الطبيعية من خلال انشاء صناعات متخصصة بما يحقق قيمة مضافة.
- دعم القطاع الزراعي وفتح أسواق جديدة امام المنتجات الزراعية.
- اوصت اللجنة باستمرار عمل المصالحات في القضايا الضريبية والجمركية وتوسيع مظلة أسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية لتوفير المواد الغذائية بأسعار مناسبة ومنافسة لأسعار السوق.
- انشاء مناطق صناعية تتوفر فيها أسعار الطاقة الكهربائية بكلف مخفضة لرفع تنافسية المنتجات.
- تخفيض كلف المياه من خلال انشاء طاقة متجددة لتزويد وزارة المياه بالكهرباء.
- اوصت اللجنة بدعم المشروع الوطني لنظام الفوتره والمقاصة الالكتروني.
- اوصت اللجنة بدعم القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.
- اوصت اللجنة بمنح شركة البريد الأردني ميزة تنافسية في العطاءات الحكومية للخدمات التي تقدمها.
- تنظيم سوق العمل والعمالة الوافدة وخاصة الغير مرخصة.
- مضاعفة المخصص لدعم دائرة الشؤون الفلسطينية ليتم توجيهها الى الأندية ولجان خدمات المخيمات.



توصيات اللجنة المالية لمجلس الاعيان:

- دراسة التسهيلات في ضريبة المبيعات بحيث يكون القانون أكثر عدالة ومراعاة ذوي الدخل المتدني والمتوسط والمضي في تنفيذ البنية التحتية لموضوع " الفوتره" بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة.
- متابعه دمج المؤسسات الحكومية ما أمكن ومتابعه تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي.
- التزام الحكومة برصد المخصصات الكافية للنفقات الخارجية وخاصة النفقات التشغيلية للأجهزة الأمنية.
- التزام الحكومة بعدم تجاوز الانفاق من أي بند من بنود الموازنة للمخصص المرصود له وفي حال عدم كفاية المخصصات لمتطلبات الانفاق توصي اللجنة الحكومة بضرورة اصدار ملحق موازنه قبل البدء بالإنفاق سعياً للشفافية والمساءلة.
- اوصت اللجنة الحكومة بالقيام بوضع خطة شاملة لوقف الهدر بالمال العام وذلك بإجراء دراسة لأوجه الهدر ووضع التشريعات اللازمة لذلك.
- اوصت اللجنة الحفاظ على استقلالية هيئة الأوراق المالية ونظمها المالية كأعداد بياناتها المالية على أساس الاستحقاق نظراً لخصوصية عملها واختصاصها.
- اوصت اللجنة بتعديل قانون الجمعيات باتجاه ترشيد وتصويب أسس ترخيص الجمعيات.
- اوصت اللجنة بسد العجز المتوقع على بند المعونات الشهرية عند إقرار مستوى خط الفقر.
- دراسة توحيد كافة البرامج التنموية وتعظيم الاستفادة من الجهود التي بذلت لإعدادها في السنوات الماضية وزيادة الموارد لمشاريع تعزيز الإنتاجية.
- الإعلان وفي بداية كل عام ما أمكن عن كافة اتفاقيات المنح والقروض والتي ستوقع خلال العام وذلك لمزيد من الوضوح والشفافية.
- الإسراع بإجراء التعديلات اللازمة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستعانة بالتجارب العالمية.
- إقامة المشاريع الكبرى بالشراكة مع القطاع الخاص (PPP) مثل مشروع مطار الملكة علياء ومشروع ميناء الحاويات في العقبة.
- زيادة الدعم للنشاطات الثقافية والشبابية عن طريق الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.
- إيجاد قدر أكبر من التنسيق بين كافة الأطراف المشاركة بعملية التحول الإلكتروني وتوحيد البرامج الإلكترونية للجهات المشاركة.
- دعم استقلالية هيئة الاعتماد وتسريع نظام الإطار الوطني للمؤهلات والذي سيساهم في تسهيل عملية الاعتراف بالمؤهلات وبالتالي تحسين نوعية التعليم.
- ضرورة توسيع مرحلة رياض الأطفال.
- ضرورة تحديث اسطول النقل السياحي والمدرسي ودراسة منح استقلالية أكبر لقطاعات النقل البحري والجوي والنقل البري تماشياً مع المعايير الدولية.
- تزويد دائرة الأرصاد الجوية بالكفاءات والأجهزة اللازمة لتطوير عملها.
- إعادة النظر بقانون بنك المدن والقرى وإعادة تنظيم البنك وهيكلته على أسس تجارية.
- توفير الدعم لمتحف الأردن الذي يشكل مركزاً للحفاظ على الإرث الوطني .
- دعم الأجهزة الأمنية لتمكينها من القيام بواجبها.



- توفير التمويل اللازم عن طريق المنح الخارجية لإكمال مشروع جواز السفر الإلكتروني.
- أوصت اللجنة فيما يتعلق باللامركزية، بضرورة أن تعطي كافة الأطراف الحكومية والمجالس البلدية والتنفيذية والبلديات الوقت الكافي لإنجاح التجربة مع دراسة أدوات العمل.
- أوصت اللجنة بتجديد عقد الباخرة التي تم استئجارها في سنوات سابقة لتخزين الغاز المسال كإجراء إضافي لعدم تكرار ما حدث عام ٢٠١٢.
- وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات أوصت اللجنة بالمضي في مشروع الاليف الضوئية الممول من المملكة العربية السعودية وتوحيد البنية التحتية لـ " السيرفرات" التي تخدم الحكومة الإلكترونية، بالإضافة الى الاهتمام بشركة البريد الأردني.
- أوصت اللجنة بإيجاد برنامج واضح لتسويق المنتجات الزراعية قبل الاقدام على الزراعة وحث مؤسسة الإقراض الزراعي على دعم المزارعين.
- وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، أوصت اللجنة بوضع خطة زمنية شاملة لبناء مستشفيات جديدة حسب الحاجة في المناطق الجغرافية المختلفة ووضع حد لبناء المستشفيات دون الحاجة لها.
- مواصلة تنفيذ المراحل المتبقية من برنامج حوسبة " حكيم" لأهمية وجود قاعدة بيانات شاملة، بالإضافة الى زيادة مخصصات وزارة الصحة والمؤسسات التابعة لها.
- وحول ملف المياه، أوصت اللجنة بضرورة تنفيذ مشروع " الخيار الأردني" نظرا لضبابية إمكانية تنفيذ مشروع قناة البحرين، مع متابعه الجهود والإجراءات القانونية وبنبات بحق الابار المخالفة والاعتداءات على شبكات المياه.
- وفيما يتعلق بوزارة العمل، أوصت اللجنة بدراسة توحيد الأذرع التابعة للوزارة كونها متعددة ومسمياتها تعنى بموضوع المهارات والتشغيل والتدريب ومتابعه جهود تنظيم سوق العمل باتجاه ان يكون أكثر مرونة لعوامل العرض والطلب.